الاغتيالات السياسية في المغرب بين عامي (1962–1968)

الباحث الأول:
حميد محمد خليف

الباحث الثاني:
أ.د. عواد ابراهيم خضر

جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

تُعدّ الاغتيالات السياسية في المغرب من الظواهر البارزة التي رافقت مسار الدولة بعد الاستقلال، إذ ارتبطت بالصراع على السلطة وبالتنافس الحزبي الحاد. فقد شكّلت هذه الاغتيالات وسيلة لتصفية الخصوم وإقصاء الأصوات المعارضة، ولاسيما خلال المراحل التي عرفت توترًا سياسيًا واضطرابًا اجتماعيًا. وتبرز خطورة هذه الظاهرة في كونها لم تكن ناتجة عن خلافات فردية فحسب، بل ارتبطت بتوازنات حزبية وإيديولوجية داخلية، وأحيانًا بتأثيرات خارجية إقليمية ودولية. وأسهمت في كشف محدودية الممارسة الديمقراطية الناشئة، وضعف قدرة المؤسسات على حماية الفاعلين السياسيين وضبط المجال العام. ومن جانب آخر، أظهرت تلك الأحداث هشاشة البنية الحزبية المغربية التي تحولت –في كثير من الأحيان– إلى ساحة للصراع بدل أن تكون أداة للتداول السلمي على السلطة. وعليه، فإن دراسة الاغتيالات السياسية في المغرب بين السياسة والحزبية تتيح فهمًا أعمق لطبيعة المشهد السياسي ولعلاقة العنف بالعمل الحزبي.

الكلمات المفتاحية: مجد الدين بن الأثير، الدولة الأتابكية، الموصل، العلماء في القرن السادس للهجرة، التاريخ الإسلامي الوسيط.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Political assassinations in Morocco between (1968 – 1962)

Hamid Mohammed Khalif
Prof. Dr. Awad Ibrahim Khader
Tikrit University / College of Education for Humanities

Abstract

Political assassinations in Morocco are a prominent phenomenon that has accompanied the country's trajectory since independence, linked to the struggle for power and fierce partisan competition. These assassinations served to eliminate rivals and silence dissenting voices, particularly during periods of political tension and social unrest. The danger of this phenomenon lies in the fact that it was not merely the result of individual disputes, but rather connected to internal partisan and ideological balances, and sometimes to external regional and international influences. It also contributed to revealing the limitations of the nascent democratic practice and the weak capacity of institutions to protect political actors and regulate the public sphere. Furthermore, these events exposed the fragility of the Moroccan party system, which often transformed into an arena of conflict rather than a vehicle for the peaceful transfer of power. Therefore, studying political assassinations in Morocco within the context of politics and partisanship allows for a deeper understanding of the nature of the political landscape and the relationship between violence and party activity.

Keywords: **Majd al-Din Ibn al-Athir, Atabeg State, Mosul, scholars in the sixth century AH, medieval Islamic history.**

المقدمة:

تُعدّ الاغتيالات السياسية من أبرز الظواهر التي رافقت التاريخ السياسي المعاصر للمملكة المغربية، ولاسيما خلال عقد الستينات الذي شهد توترات سياسية حادّة وصراعًا متصاعدًا بين المؤسسة الملكية وقوى المعارضة الوطنية واليسارية، وقد مثّلت المدة الممتدة ما بين عامي 1962–1968 مرحلةً مفصليةً في تاريخ المغرب السياسي، إذ اتسمت بعدم الاستقرار الداخلي، وتصاعد الخلافات حول طبيعة النظام السياسي، وحدود المشاركة الحزبية، ومستقبل الحياة الديمقراطية بعد الاستقلال عام 1956، وفي ظل هذه الظروف، برزت الاغتيالات السياسية بوصفها أداةً خطيرة استُعملت لتصفية الخصوم السياسيين، وإضعاف الحركات المعارضة، وفرض السيطرة السياسية والأمنية على البلاد.

وشهدت تلك المرحلة أحداثًا سياسية وأمنية معقدة، من أبرزها: إقرار دستور 1962، والصراع بين القصر والأحزاب الوطنية، وإعلان حالة الاستثناء عام 1965، فضلًا عن تنامي نفوذ الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وارتبطت تلك المدة بحوادث اغتيال واختفاء لشخصيات سياسية بارزة، كان لها أثر كبير في تشكيل الحياة السياسية المغربية، وفي تعميق أزمة الثقة بين السلطة والمعارضة، ويأتي في مقدمة تلك الأحداث اغتيال الزعيم المعارض المهدي بن بركة الذي مثّل نقطة تحوّل خطيرة في تاريخ المغرب السياسي المعاصر، لما أثاره من ردود فعل داخلية ودولية واسعة.

أولًا: موقف المهدي بن بركة من المسألة الدستورية:

احتلت المسألة الدستورية واجهة الفكر السياسي في المغرب بعد الاستقلال، إذ بعد تلك المدة طرحت النخبة السياسية عددًا من التصورات المتعلقة ببناء دولة وطنية على أسس ديمقراطية، وفي هذا الطرح كان للمهدي بن بركة نصيب جسدته تصورات انسجمت في البداية مع رؤى حزب الاستقلال الذي ينتمي إليه، ثم ما لبث أن اتخذ منحى آخر بعد انشقاقه (كحيل، 2016، صفحة 93)، وتأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، اذ كان ذلك العمل مشتركًا بين المهدي بن بركة والمحجوب بن الصديق (الزهرة، 2017، صفحة 80).

وفي الرابع من تشرين الثاني 1962 صدر ظهير معلنًا تنظيم استفتاء دستوري، وقد تعمد الحسن الثاني اختيار يوم الاحتفال بعيد الاستقلال في 18 تشرين الثاني من العام نفسه ليقترح على شعبه مشروع الدستور ولم يتردد في التأكيد انه هو وضعه بنفسه، وفي 14 تشرين الثاني 1962، اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الوطني، بقيادة المهدي بن بركة واتخذت قرارًا بمقاطعة الاستفتاء، إذ أعلن الحزب ((أن هذا الدستور منافٍ للديمقراطية وشكل من أشكال الاختلاس السياسي، وأن الغرض من عملية الاستفتاء في هذه الظروف هو وضع دستور لنظام الحكم الفردي المطلق)) (كحيل، 2016، صفحة 94) .

ثانيًا: محاولة اغتيال المهدي بن بركة(حادثة السيارة المدبرة) 16 تشرين الثاني 1962

بعد أن قررت اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الوطني مقاطعة الاستفتاء في 14 تشرين الثاني، وفي اليوم الموالي لهذا الاستحقاق والذي يصادف الذكرى السابعة لعودة الملك محمد الخامس إلى عرشه، تعرض المهدي بن بركة لحادث او بالأحرى محاولة اغتيال (بوتان، د. ت، صفحة 86)، ونُفذت حادثة السيارة المدبرة في 16 تشرين الثاني 1962، في (وادي الشراط) التي أرادوا بها تصفية المهدي بن بركة، فهي تدخل في سياق حالة السعار التي أصابت المجموعات المتحكمة في الشأن العام قبيل الاستفتاء على الدستور في عام 1962، لتوجيه رسالة إلى المناضلين يكون عنوانها الابرز قطع رأس الأفعى الذي كان يمثله بن بركة (السرفاتي، 2005، صفحة 65)، إذ كان المهدي بن بركة في طريقه من الرباط إلى الدار البيضاء بسيارته الفولسفاكن رفقة صاحبه المهدي العلوي من يوم الجمعة (بوتان، د. ت، صفحة 87)، وكانت خلفهم سيارة نوع بيجو403 تابعة للشرطة (الكاب1) التي يرأسها احمد الدليمي، تعمد بن بركة لمراوغة السيارة وعمل المناورات حتى يتأكد من مقاصد السيارة، وعند وصولهم إلى بوزنيقة على مستوى وادي الشراط، إذ يضيق الطريق ويصعب الاجتياز، اذ زادت سيارة البوجو من سرعتها متجاوزه سيارة المهدي بن بركة واخذ يزج بهم نحو الوادي اداربن بركة سيارته نحو الشمال؛ ليتفادى السقوط في الوادي، مما ادى إلى سقوطه إلى الجهة الأخرى، واخذ بن بركة يصيح طالبًا المساعدة، وقد فزع عليه المزارعون المتواجدون هناك وسارعوا بنجدتهم، نزل أفراد سيارة البوجو لإنهاء مهمتهم ولكنهم عندما رأوا قدوم المزارعين للنجدة ركبوا سيارتهم واختفوا وبذلك نجا المهدي بن بركة من تلك المحاولة لاغتياله (بنيان، 1965، صفحة 241).

ثالثًا: محاولة اغتيال الملك الحسن الثاني 1963

شهد المغرب منذ بداية الستينات من القرن الماضي محاكمات سياسية كبرى في اطار الصراع بين السلطة المركزية والأحزاب المعارضة لسياسة الحكم، وقد تميزت هذه المدة بعدة محاولات لاغتيال الملك الحسن الثاني، اذ تعرض الملك إلى محاولة اغتيال في حياته، وقد عرفت البلاد في ذلك الوقت اشهر المحاكمات في تاريخ المملكة اسفرت عن صدور مئات أحكام الإعدام ضد النشطاء المدنيين والعسكريين، وقد خاضت (الكاب1) حربًا مهولة وضروسًا ضد التخريب والتدمير، فالاختطافات والاغتيالات مسّت بشكل عام مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إذ يوجد في (دار المقري)، على الدوام ما بين مئتين إلى ثلاثمئة معتقلٍ،

وفي حالة الاضطرابات ومحاولات الانقلاب على السلطة كان العدد يزداد مثل: أحداث (1963، 1970، 1971، 1973)، وقد كان يشرف على استنطاق وتعذيب السجناء كُلٌ من الجنرال أوفقير والجنرال احمد الدليمي، والعشعاشي بأمر الحسن الثاني، إذ كانوا يستعملون الكهرباء في تعذيب المساجين وقلع اضراسهم، ويستعملون الدولاب الروسي، وفي حالة الوفاة كانت تنقل الجثث في اكياس سوداء وترمى في حفرة جماعية ويصب عليها مادة الاسيد؛ لئلا يبقى اثر للجثة، وقد قام العشعاشي، بصناعة حوض من الفولاذ الصلب ووضع فيه إلى النصف مادة الاسيد الأخضر الكيمائية لوضع الجثث فيها واذابتها (بخاري، د.ت، صفحة 96).

وفي 16 تموز 1963 اجتاحت المغرب حملة اعتقالات طالت العناصر الثورية في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وهم:(محمد البصري، وعبدالرحمن اليوسفي، ومحمد الجابري، وعبدالحي الشامي، وعمر بن جلون وغيرهم) بتهمة التآمر على اغتيال الملك الحسن الثاني، إذ كانت تلك العملية ضربة موجعة كسرت شوكة الحزب، وادت إلى ايقاف جريدة التحرير التابعة للحزب نهائيًا في تشرين الثاني 1963، إذ كانت البلاد قد خرجت للتو من الانتخابات البرلمانية التي تعد اول انتخابات تشريعية بعد الاستقلال، فقد حصل حزب الاتحاد الوطني بقيادة المهدي بن بركة على 90% من الأصوات في الرباط، وكذلك حققوا نجاحًا ساحقًا في جميع انحاء البلاد، ولكنهم تفاجأوا بالتزوير، إذ بعد اعلان النتائج أعلن أنهم حصلوا على 28 مقعدًا، وحزب اكديرا التابع للملك حصل على (69) مقعدًا، وحصل حزب الاستقلال على (41) مقعدًا، مما اثار حفيظة أعضاء الحزب الذين دعوا إلى الاجتماع في مقر دار الكتابة التابع للحزب، في يوم الثلاثاء من شهر تشرين الثاني من عام 1963 بالدار البيضاء، وكان موضوع الاجتماع يتضمن دراسة الحالة الخطيرة التي تمر بها البلاد، والاستعداد للانتخابات البلدية والقروية (العسري، 2024)، وفي أثناء الاجتماع قامت الشرطة بمداهمة المكان واعتقلت جميع الحاضرين والبالغ عددهم (150) شخصًا (الخرازي، 2023، صفحة 132)، واستمرت الأجهزة الأمنية في حملة الاعتقالات التي شملت المئات من العناصر الثورية المنخرطة في صفوف حزب الاتحاد الوطني، وألقي بهم في السجن بتهمة التآمر على قلب النظام الحاكم ومحاولة اغتيال الملك، وادعت الحكومة أنها وجدت أسلحة وعصابات منظمة، وشملت الاعتقالات كل من له علاقة بحزب الاتحاد الوطني من مقاومين وتجار وفلاحين وكل من انتخب الحزب، مما آثار رد فعل الجماهير المؤيدة للحزب، ولاسيما بعد اصدار المحكمة قرار إعدام المهدي بن بركة غيابيًا في 22 تشرين الثاني 1963؛ لموقفه من القضايا الداخلية وحرب الحدود بين المغرب والجزائر، وكذلك صدر حكم الإعدام على

11 عضوًا من الاتحاد الوطني ومنهم الفقيه البصري عمر بن جلون وعبدالحي الشامي وعبدالرحمن اليوسفي واخرون (اسماعيل، 2023، صفحة 87).

وتعدّ محاكمة 16 كانون الأول 1963 من اشهر المحاكمات السياسية التي مرت على المغرب التي قُدم اليها (5000) مناضلٍ ينتمون إلى حزب الاتحاد الوطني، وقد وجهت اليهم تهمة التآمر لتخطيط انقلابٍ على النظام الملكي، واغتيال الملك الحسن الثاني في غرفة نومه بالقصر الملكي، واستمرت جلسات المحاكمة لمدة عامين إلى 13 آذار 1964، إذ أصدرت احكامًا قاسية وصلت إلى الحكم بالإعدام (جبرو، 2015، صفحة 76).

رفض قادة حزب الاتحاد الوطني كل التهم التي وجهت اليهم ووصفوا تلك الاعتقالات بأنها مؤامرة ضد الحزب، وظلوا يرددون ذلك لعدة سنوات، حتى نشرت مذكرات عبدالسلام الجبلي، ليكشف تفاصيل ما سمي بـ(المؤامرة الكبرى)، إذ قدم الجبلي روايته التي تؤكد بأن الفقيه البصري خطط لاغتيال الحسن الثاني باستعمال عميلين سوريين ((وتحدث كيف عاد البصري إلى المغرب وكان مصممًا ومؤمنًا على قلب النظام، وقد أضاف كيف أنهم أرادوا يرسلونني إلى سوريا للاتصال بالعميلين السوريين وهم (دانييل وقنوط) ولكنني رفضت ذلك، عندها اتصلوا بـ(محمد المذبوح) الذي كان يشغل مدير الضباط المرافقين للحسن الثاني، الذي كان يعرف قبل تفاصيل القصر، وكيف يتنقل الحسن الثاني في داخله، إذ كان المذبوح غير راضٍ على تصرفات الحسن الثاني واسلوبه في ادارة الحكم، وقد زود الحركة بتصميم دقيق عن القصر، لكن تم كشف تلك الخطة من قبل دانييل الذي اخبر الخطيب واوفقير بالمؤامرة التي تحاك ضد الحسن الثاني، وأن المتورطين هم: الفقيه البصري وعمر بن جلون وعبدالرحمن اليوسفي)) (الدليمي، 2010، صفحة 126).

ويبدو أن محاولة الاغتيال تلك، بريء منها حزب الاتحاد الوطني في ضوء مذكرات عبدالسلام الجبلي، ويبدو أن القصر الملكي هو من دبر لتلك العملية؛ للتخلص من الحزب اعلاه الذي بدأت تزداد شعبيته، وكذلك كسبه للجماهير في الانتخابات وهذا ما يهدد سلطة الملك من وجهة نظر الأخير.

رابعًا: اغتيال احمد فوزي اكوليز (شيخ العرب) (السراج، 2021، صفحة 297) **7 آب 1964**

تم تعيين الجنرال محمد أوفقير وزيرًا للداخلية في بداية آب 1964، فاستفحلت الكوارث السياسية بسرعة، منها قتل أحمد فوزي أكوليز، المعروف بلقب شيخ العرب (غلاب، 1980، صفحة 85)، الذي يُعد من

بين الشخصيات البارزة في التاريخ المغربي الحديث، التي جمعت بين النضال السياسي والاجتماعي والعسكري، وقد أُطلق عليه لقب "شيخ العرب"؛ لما كان يتمتع به من هيبة قيادية في الأوساط القبلية، فضلًا عن دوره البارز في الدفاع عن قيم الكرامة والعدالة، وهو لقب استُعمل تقليديًا في المغرب للإشارة إلى زعماء القبائل الذين يجمعون بين السلطة الرمزية والنفوذ الاجتماعي (الخطابي، 1995، صفحة 64).

ورأى احمد فوزي اوكليز أن الدولة الجديدة لم تُحدث قطيعة مع الماضي بل أعادت إنتاج آليات القمع ومظاهر الاستبداد تحت غطاء الشرعية الوطنية. وقد عبّر عن ذلك الموقف بوضوح في خطاباته الميدانية، واجتماعاته مع وجهاء القبائل، وكذلك في اللقاءات السرية التي جمعته مع نشطاء محليين في مناطق نائية، فضلًا عن التنظيمات المحلية التي ساهم في تأسيسها، مما جعله عرضة للمراقبة المشددة والملاحقة الأمنية من طرف السلطات المركزية (بنسعيد، 2003، صفحة 102).

انضم في البداية إلى بعض الحركات المسلحة الصغيرة التي ظهرت في جبال الأطلس، والتي تشكلت من عناصر من المقاومين السابقين الذين رفضوا المصالحة مع الدولة الجديدة، عادّين أن الاستقلال كان صوريًا ولم يحقق تطلعات الشعب المغربي في الكرامة والسيادة (داود، 2004، صفحة 48).

ساهمت شخصية أحمد فوزي أكوليز في إعادة تعريف مفهوم "شيخ العرب" في السياق المغربي الحديث، إذ إنَّ هذا اللقب الذي كان يُمنح تقليديًا لزعماء القبائل الجامعين بين السلطتين الرمزية والاجتماعية، أعاد أكوليز إحياءَهُ ليصبح معبّرًا عن زعامة ميدانية ذات طابع شعبي مقاوم للسلطة المركزية، وقد أضحت شخصيته تجسيدًا لأنموذج فريد يدمج بين المرجعيات التقليدية، المستمدة من الأعراف القبلية والدينية، وبين القيم الحديثة مثل: النضال لأجل التحرر السياسي، والعدالة الاجتماعية، والدفاع عن كرامة الفئات المهمّشة (الناصري، 1999، صفحة 142).

كان احمد فوزي يتمتع بدعم قبلي واسع، ونسج تحالفات مع وجهاء محليين ومجموعات شبابية، وأسس شبكات تموين وخلايا سرية تُعنى بالتعبئة والنقل والمراسلة، من بينها شبكة تكانت ،التي كانت تنشط ليلًا؛ لضمان سلامة مرور الرسائل والإمدادات نحو مناطق تمركز المقاومة، وقد ساعدته التضاريس الجبلية الصعبة على التواري عن الأنظار وتنفيذ عمليات نوعية ضد مراكز الشرطة والدرك، ومن أشهرها الهجوم على مركز تغازوت عام 1962، الذي أسفر عن استيلاء المقاومين على معدات مهمة، بما في ذلك أجهزة

اتصال وأسلحة خفيفة، مما دفع السلطات إلى رفع درجة الاستنفار ضده، وتكثيف عمليات التمشيط في المنطقة بحثًا عنه (العلوي، 2015، صفحة 66).

استطاع أحمد فوزي أكوليز، الملقب بشيخ العرب، أن يؤسس ما يشبه بمنطقة محررة في جبال الأطلس الكبير، إذ امتدت سلطته الرمزية على عدة دواوير وقبائل محلية، ولضمان الاستقرار الاجتماعي، انشأ بنية تنظيمية مستلهمة من نموذج الجماعة القبلية التقليدية، إذ تولى شخصيًا إدارة شؤون الأهالي، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم، فضلًا عن قيامه بدور الوسيط في فضّ النزاعات القبلية، عبر مجالس تشبه مجلس الحكماء التقليدي مما عزز مكانته كقائد ميداني وزعيم محلي يتمتع بشرعية مستمدة من القاعدة الشعبية، إن ذلك الأنموذج من القيادة منح أكوليز مكانة استثنائية بين سكان المنطقة، إذ رأى فيه الأهالي زعيمًا يعبّر عن تطلعاتهم، ويصغي لهمومهم، ويجسد آمالهم في الكرامة والعدالة، في حين عدّته الدولة خصمًا مقلقًا يهدد استقرارها ووحدتها، ولذلك سخرت إمكانيات أمنية وعسكرية ضخمة لتعقبه، ولم تكتفِ بعدّه متمردًا مسلحًا؛ لأن تمرده كان يحمل أبعادًا سياسية واجتماعية واضحة، تجلت في مطالب تحسين أوضاع العيش، وتوفير التعليم والرعاية الصحية، والاعتراف بالخصوصية الثقافية والهوية لمنطقة الأطلس الكبير (الإدريسي، 2015، صفحة 183).

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة تعتمد خطابًا حداثيًا مركزيًا، ظهر أكوليز كصوت نقدي ومعارض لهذا التوجه، مستحضرًا مفاهيم العدالة القبلية، والتكافل الاجتماعي، والسلطة النابعة من المبايعة القاعدية (أي: من الشرعية الشعبية المباشرة)، عندها بدأت أجهزة الدولة في تنفيذ ضربات استباقية ضد أعوان أكوليز ومناصريه، بحملات اعتقال ممنهجة، وممارسة ضغوط اجتماعية واقتصادية على عائلاتهم، مما أدى إلى بث الذعر وزعزعة الاستقرار في بيئته القريبة، بل وتفكيك الروابط الاجتماعية التي كانت تشكل ركيزة لدعمه (العلوي س.، 2009، صفحة 3).

لجأت السلطات إلى تأجيج صراعات قبلية قديمة أو خلق توترات جديدة بين المجموعات السكانية، عبر تغذية الخصومات المحلية وتشجيع الانقسامات، في محاولة لتفكيك شبكات التضامن المحلي وشل حركة المقاومة (ساعف، 2004، صفحة 35).

ظل أكوليز صامدًا بوجه الحملات العسكرية الواسعة التي كانت تشنها الحكومة المركزية، بفضل تمرسه في التعامل مع التضاريس الجبلية الوعرة التي وفرت له مجالًا للمناورة والتخفي، فضلًا عن إخلاصه العميق

لمبادئه الرافضة لأي تسوية سياسية تُفرغ نضاله من مضمونه الثوري، ومكنته علاقاته القديمة ببعض الشخصيات الوطنية، على الرغم من قلتها (المريني، 2013، صفحة 48).

لكن الدولة لم تتردد في نعت أكوليز بالانفصالي، ووصف حركته بالإرهاب، محمّلةً إياه مسؤولية أحداث دامية شهدتها المنطقة، عدَّت تهديدًا مباشرًا للنظام العام ووحدة البلاد، اما الرواية المحلية، فكانت تحتفي به كـ"منقذ" و"قائد عادل"، وتراه صوتًا للمهمّشين ومدافعًا عن العدالة الاجتماعية، مما جعل من سيرته موضوعًا لانقسام وجداني عميق بين روايتين، واحدة رسمية تنظر إليه كخطر على الدولة، وأخرى شعبية تمجّده كرمز للتحرر والنضال (بوصوف، 2010، صفحة 90).

وبدأت الدولة في الاستعانة بكبار الجنرالات للقبض على أكوليز، وأصبحت القضية تمثل ملفًا أمنيًا من الدرجة الأولى، وفي مقدمة هؤلاء الجنرال محمد أوقير، المعروف بصرامته ودمويته، والذي كان يشرف مباشرة على العمليات العسكرية في مناطق الأطلس، ودخل الجنرال أحمد الدليمي، أحد أركان جهاز المخابرات العسكرية، على الخط، وعمل على جمع المعلومات الاستخباراتية حول تحركات "شيخ العرب"، وقد تم تجنيد عملاء محليين لاختراق محيطه القريب، ومحاولة استدراجه نحو كمائن ميدانية (السعيدي،، 2011، صفحة 70).

فضلًا عن ذلك، أدى عبد الحق العشعاشي، احد أبرز ضباط الأمن الوطني حينها، دورًا محوريًا في التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وساهم في صياغة خطط محاصرة أكوليز وقد أدى هذا التعاون بين الجنرالات الثلاثة إلى تسريع وتيرة العمليات في الأطلس، وقد رفض الاستسلام، وبقي يتنقل ليلًا بين المناطق الجبلية، مستعملًا طرقًا سرية، وظلت الحكومة ترى في القبض عليه مسألة وقت، إلى أن تم تنفيذ خطة الاغتيال (زنيبر، 2013، صفحة 65) .

قُتل أحمد فوزي أكوليز في 7 آب 1964، بعد مطاردة دامت لعدة سنوات، كانت عملية اغتياله بتنسيق مباشر بين الجنرال محمد أوقير، والجنرال أحمد الدليمي، وعبد الحق العشعاشي، الذين أشرفوا على مراحل الاستدراج والتنفيذ كافة، وتمّ اخفاء جثته، في محاولة لإنهاء رمزيته، وظلت أسرته لسنوات تطالب بالكشف عن مصيره الحقيقي (أرسلان، 2017، صفحة 60) .

تشير بعض المصادر أن نهايته جرت بطريقة أخرى، فقد كان الجنرال محمد أوفقير يريده حيًا، ووجه أمرًا جازمًا لرجاله بألا يطلقوا النار عليه، وعندما أدرك الشيخ أن حياته المغامرة قاربت نهايتها خرج من المنزل الذي لجأ إليه، وفي يده مسدس، وقف منكشفًا أمام مئات الجنود الذين يحاصرونه بكل جرأة، وحمل أو فقير للقائه مع ثلة من الشرطة، وعندما وصل إلى مسافة عدة أمتار منه، قال شيخ العرب لأوفقير: ((تريدني حيًا أتأسف على أن مسدسي لا يحوي إلا رصاصة واحدة احتفظت بها لنفسي))، ووضع المسدس على رأسه، وأطلق النار وفقًا لما قال إنه سيفعل إن حوصر يومًا ،إذ كان في السادسة والثلاثين من العمر (الحيسن، 2011، صفحة 87).

وبذلك انتهت حياة شيخ العرب احمد فوزي اوكليز، ومهما كانت الطريقة، فقد تخلصت السلطة الحاكمة من شخصية بدأت تأخذ حيزًا كبيرًا في المجال السياسي .

خامسًا: اغتيال الزعيم اليساري (المهدي بن بركة) 1965

كان المهدي بن بركة من أشد المخلصين للنظام الملكي، وقد رفض مع رفاقه الوطنيين فكرة مفاوضيهم الفرنسيين الذين اقترحوا عليهم خلال اجتماعات إيكس ليبان أن يتخلصوا من نظام بائد وأن يتطلعوا إلى إرساء نظام عصري حديث يتمثل في النظام الجمهوري، لكن الأمر اختلف بعد وفاة الملك محمد الخامس من تغيير بعض الوزراء وتقديم شخصيات كانت متعاونة مع المستعمر الفرنسي في مدة الحماية ومنهم الجنرال محمد اوفقير الذُ أعداء المهدي بن بركة، ولا يمكن تبسيط الخلاف بين المهدي بن بركة والحسن الثاني وعدّه مجرد خلاف ذاتي وشخصي نجمت عنه عداوة كبرى، بقدر ما هو تمايز واختلاف فكري في الرؤى والخيارات السياسية، فالمهدي تشبع بالأفكار التحررية والتقدمية التي سادت العالم في تلك المرحلة بزعامة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ، في زمن نهضت فيه حركات التحرر الوطني في أكثر من بلد وقارة، في حين انحاز النظام الذي بناه الملك الحسن الثاني إلى المعسكر الغربي بأفكاره وخياراته الليبرالية، والتي هي في الواقع النقيض لتوجهات المعسكر الأول (التوراني، 2015، صفحة 86).

وعملت أطراف متعددة داخلية وخارجية على تعميق الخلاف بين الصديقين السابقين، وتحويله إلى عداء مستحكم، وذلك بتهويل المواقف والتصريحات والتحركات التي أصبح المهدي بن بركة يقوم بها بعد خروجه

من المغرب إلى منفى اختياري، بعد تعرضه لمضايقات بوليسية وشعوره بأن هناك أشياء وأمور تطبخ في الخفاء لإلصاق تهم تفضي به إلى الاعتقال، ولاسيما بعد اعتقال ومحاكمة رفيقيه مدير ورئيس تحرير جريدة "التحرير" محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي[50].

وبعد صدور الحكم الغيابي بالإعدام في حق المهدي بن بركة في قضية "محاولة قلب نظام الحكم" سنة 1963، دخل الزعيم اليساري المغربي في أخطر مرحلة من حياته السياسية، إذ تحوّل إلى شخصية مطلوبة دوليًا، وتحت رقابة أمنية كثيفة من عدة أجهزة استخبارات أجنبية، على رأسها المخابرات المغربية والفرنسية والأمريكية، وقد بات ينظر إليه من طرف القصر الملكي المغربي كتهديد وجودي، ولاسيما بعد تصاعد نشاطه الثوري على الساحة الدولية، وانخراطه في مشروع سياسي يسعى إلى توحيد نضالات شعوب الجنوب في إطار أممي راديكالي (غلواني، د. ت، صفحة 80).

واصل المهدي بن بركة نشاطه الخارجي على صعيد العالم الأفريقي والآسيوي، ففي الأول من كانون الثاني 1963، شارك في مؤتمر منظمة التضامن الأفريقي الآسيوي، الذي تم عقده في تنزانيا وفي هذا المؤتمر استطاع إقناع أمريكا اللاتينية في الاتحاد للوقوف بوجه الامبريالية الأمريكية، وتمّ التصويت على جعل المهدي بن بركه رئيسًا لهذا الاتحاد، إذ اكد المؤتمر على توحيد نضال الشعوب الأفريقية والآسيوية ضد الاستعمار، وفتح الافاق بوجه أمريكا الجنوبية (لاكورتيير، 2003، صفحة 85).

وفي أثناء تنقله في الخارج تشبع بالأفكار التحررية والتقدمية التي سادت العالم في تلك المدة بزعامة الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، في وقت نهضت به حركات التحرر الوطني في اكثر من بلد، في حين انحاز النظام الملكي المغربي بقيادة الحسن الثاني إلى المعسكر الغربي الليبرالي، وعملت اطراف متعددة داخلية وخارجية على تعميق الخلاف بين المهدي بن بركه وبين الملك الحسن الثاني الصديقين السابقين، وتحويله إلى عداء مستحكم بينهم بتهويل الموقف والتصريحات والتحركات التي كان المهدي يقوم بها بعد خروجه من المغرب (الدليمي، 2010، صفحة 139).

أخذ المهدي بن بركه يدعو لانعقاد مؤتمر القارات الثلاث في هافانا للوقوف بوجه الإمبريالية، فقد بلغ عدد المنظمات المدعوة للمؤتمر ثلاث وثمانين منظمة من القارات الثلاث غالبيتهم من أمريكا اللاتينية (التوراني، 2015، صفحة 8).

نجح المهدي بن بركه في اقناع الرئيس الصيني ما وتسي تونغ ، اثر حوار شخصي دار بينهما في بكين بضرورة ألا يكون المؤتمر مؤتمر حكومات، بل مؤتمر شعوب مما يفترض حضور شعوب اسيا السوفياتية (ماو، 2014، صفحة 425).

ومن الجدير بالذكر أن الخلاف بين المهدي بن بركة والقصر الملكي تأزم مع بداية ستينات القرن الماضي، ولاسيما بعد أن أصبح المهدي من أبرز رموز المعارضة الجذرية، والذي انتقد بشدة تركيز السلطة في يد الملك الحسن الثاني، وطالب بملكية برلمانية حقيقية تضمن فصل السلطات، وقد تفاقم هذا الخلاف بعد أحداث 1963، إذ تم اتهامه بمحاولة قلب نظام الحكم، مما دفعه إلى مغادرة المغرب ومواصلة نشاطه السياسي من المنفى، ورأى القصر في تحركاته الخارجية تهديدًا مباشرًا لشرعية الحكم الملكي، ولاسيما مع سعيه لحشد الدعم الأممي لحركات التحرر، وهو ما عدّ تجاوزًا للخطوط الحمراء .

اخذ المهدي بن بركه يعمل على تأسيس مجلة للثورة الوطنية الأفريقية تكون مهمتها الإعلام والتحليل والتوضيح والكشف والفضح وكان هدفها أن تصبح أداة تعبئة وتوعية للمناضلين في حركات التحرر العربية والأفريقية، فقد اكتسب المهدي بن بركه حجمًا جعله زعيمًا ثوريًا دوليًا وفي الوقت نفسه واحدًا من بين أهم منظري العالم الثالث، فقد عقد المؤتمر الرابع لمنظمة الأفرو. آسيوية ما بين 6و9 ايار 1965، وتم اختيار المهدي بن بركه ليكون رئيسا للجنة التحضيرية، اذ دخل المهدي بن بركه البيئة المواتية جدًا لقضايا العالم الثالث والتي اعد لها مؤتمر القارات الثلاث، فقد اجتمعت اللجنة التحضيرية بالقاهرة تحت رئاسته في كانون الأول 1965، للتحضير للمؤتمر الأفرو . آسيوي المقرر انعقاده بهافانا لاحقًا (كحيل، 2016، صفحة 66).

استمر حزب الاتحاد الوطني في نشاطه السياسي على الرغم من الاعتقالات المستمرة وغياب المهدي بن بركه عنه، وقد برز دوره في أحداث 23 آذار 1965، والتي ادت إلى حملة اعتقالات بحق المعارضين للنظام الملكي، قادها وزير الداخلية محمد اوفقير الذي كان من اشد اعداء حزب الاتحاد الوطني، ومحمد المذبوح رئيس الفرقة العسكرية في القصر الملكي، وشملت الاعتقالات كل من ينتمي إلى حزب الاتحاد الوطني وعدد كبير من الطلبة، والاساتذة السوريين والعراقيين المتواجدين في المغرب؛ بسبب وقوفهم إلى جانب الطلبة، واتهموا بأنهم هم المحرضون للتظاهرات، كانت محاكمة مراكش نقطة تحول حاسمة، إذ اتُّهم المهدي بن بركة ورفاقه في "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" بالتورط في مؤامرة لقلب النظام، إثر العثور على وثائق سرية ومخططات مفترضة لضرب مؤسسات الدولة، وقد صدر الحكم على بن بركة غيابيًا بالإعدام،

مما جعله يقرّر البقاء في المنفى الاختياري؛ لتجنب مواجهة القصر، متنقلًا بين الجزائر ومصر وسويسرا وألمانيا، مؤسسًا لمرحلة جديدة من النضال تعتمد العمل الأممي أكثر من العمل الحزبي المحلي (الدليمي، 2010، صفحة 127).

بعد ذلك كلف الملك سفير المغرب في فرنسا ابن عمه وصهره الأمير مولاي علي بلقاء المهدي بن بركه لدعوته للعودة إلى المغرب، إذ اتصل الأمير بـ اخي المهدي بن بركه، عبدالقادر بن بركة وتم اللقاء في باريس، في البداية رفض المهدي دعوة الملك، ولكن بعد اطلاق سراح أعضاء حزب الاتحاد الوطني، رأى المهدي أن الوضعية تشهد بعض التغيرات في المغرب، عندها قرر لقاء الأمير في بيت اخيه عبدالقادر بن بركة في فرانكفورت، فتم اللقاء في 25 نيسان 1965، لكن المهدي بن بركه كانت له بعض الشروط التي تخص حزب الاتحاد الوطني، منها (بوتان، د. ت، صفحة 124).

1. توقيع عقد مع الملك لمدة سنتين تحدد بمقتضاه المسؤوليات داخل الحكومة تحديدًا دقيقًا.
2. تشكيل حكومة منسجمة تضم شخصيات مستقلة تحظى بثقة الملك.
3. حل البرلمان بسبب الخروقات وعمليات التزوير التي سبقت إجراء الانتخابات.

كان أوفقير من اشد اعداء المهدي ولا يتمنى عودته؛ لكرهه الشديد له وللعداوة التي بينهما منذ عهد الحماية الفرنسية، اذ لم تكن تمر مناسبه لأوفقير إلا ويغتنمها ليتباهى بالأوسمة العديدة التي حصل عليها في خدمته بالجيش الفرنسي، ويعلقها على بزته العسكرية، إذ اشار اليها بن بركه في احد المهرجانات بازدراء وسخرية، بأنها خردة مرتزق لا تليق بضابط مغربي، وبقيت تلك الشتيمة تلاحق أوفقير ولم يَنْسَها، ولو أن ابن بركة استطاع من عدم الوقوع في قبضته خلال حملة تموز 1963، التي تعرض لها حزب الاتحاد الوطني، للتعرض لأشد أنواع التعذيب التي يتفنن بها الجنرال أوفقير في دار المقري (بوتان، د. ت، صفحة 125).

أما الامبريالية الأمريكية فكانت اكثر انزعاجًا؛ بسبب نشاطه السياسي الخارجي، الذي اغضب المخابرات (الإسرائيلية) والأمريكية معًا، عندما قام بدمج أمريكا اللاتينية مع حركة التحرير الأفرو–آسيوية، وخطاباته التي هاجم بها المخابرات الأمريكية (بيرو، 2007، صفحة 121).

فضلًا عن تعاونه مع الزعيم المصري جمال عبدالناصر، وهاجم الوجود (الإسرائيلي) في فلسطين، كذلك عن انزعاج فرنسا من نشاطه في منظمة الشعوب الأفريقية، التي من خلالها سيهدد مصالحها، من ذلك المنطلق كان لأوفقير علاقة مع المخابرات الأمريكية (والإسرائيلية) والفرنسية والذي ادى إلى التوافق بينهما للتخلص من المهدي بن بركة (الجابري، 2009، صفحة 236).

وبعد لقاء الأمير مولاي علي سفير الملك بالمهدي بن بركه قرر الأخير العودة إلى المغرب ولكن اشترط أن تكون العودة بعد الانتهاء من اجتماع مؤتمر القارات المقرر انعقاده في بداية كانون الثاني 1966 بهافانا، وطلب منه أن يصدر له عفوًا رسميًا، إلا أن ذلك القرار لا ينفع الملك الحسن الثاني؛ لأنه حينما اراد عودة المهدي إلى المغرب في تلك المدة لمنعة من خروج المغرب مرة أخرى وعدم حضوره مؤتمر القارات، لذا طلبت الحكومة المغربية من كوبا ألا تسمح للمهدي بن بركه بالدخول إلى أراضيها في نطاق التحضير لمؤتمر القارات الثلاث، وإلا ستوقف المغرب استيراد مادة السكر من كوبا (الجابري، 2009، صفحة 236).

وبعد فشل الحكومة المغربية في استدراج المهدي بن بركة بالعودة إلى المغرب قبل انعقاد المؤتمر، اخذ وزير الداخلية محمد أوفقير وحاشيته من جهاز الاستخبارات المغربي بالتعاون مع اجهزة الاستخبارات الفرنسية والأمريكية والإسرائيلية، وضع الخطة للتخلص من الزعيم اليساري المهدي بن بركة قبل انعقاد مؤتمر القارات الثلاث، نفذت الخطة من قبل الجنرال اوفقير وانطوان لوبيز Antoine Lopez، الذي كان يعمل في مطار اورلي وعميلًا مزدوجًا للمخابرات الفرنسية والمغربية، إذ اجتمع الاثنان في المغرب، بعد أن لبى دعوة من اوفقير لزيارته إلى المغرب، عندها علم لوبيز بوجود مشروع باسترجاع المهدي بن بركه، وعزم السلطات المغربية للتخلص منه بطرق غير مستقيمة، وقد وعده اوفقير بعد نجاح العملية بتعيينه مديرًا عامًا لشركة الطيران المغربية (بلوكان، 2006، صفحة 51).

كانت الخطة الأولى تقضي باختيار رئيس قسم العمليات الخاصة المغربية واسمه نعيم ميلود، لمتابعة عملية اختطاف المهدي بن بركة، إذ اعطي اسمًا مستعارًا باسم (الشتوكي)، فضلًا عن اختيار الماحي الغالي الذي كان طالبًا في فرنسا ويراقب نشاط الطلبة المغاربة في الخارج، والذي كان يعمل في اجهزة استخبارات اوفقير (بيرو، 2007، صفحة 109).

اجتمع الصحفي بيرنييه بالمهدي بن بركه وعرض عليه فكرة الفيلم الذي اثار حماسته، فقد اقترح عنوانًا للفيلم باسم (باستا) وتعني كفا وهي كلمة صديقه الزعيم الكوبي فيدل كاسترو عندما خاطب الأمريكيين بهذه

العبارة، واصر أن يعرض الفيلم قبل انعقاد المؤتمر لكي يعرضه في المؤتمر، وقد سأل عن تمويل المشروع فقال له بيرنييه: التمويل (إسرائيلي)، عندها رفض واراد منه تغيير جهة التمويل (الدليمي، 2010، صفحة 201).

وفي 26 تشرين الأول 1965، اتصل المهدي بالصحفي بيرنييه ليحجز له مكانًا لمدة ثلاثة ايام في باريس لأجل عمل الفيلم، مصطحبًا معه مؤرخًا مغربيًا شابًا يدعى الازموري الذي كان يدرس الدكتوراه في تاريخ المغرب في فرنسا (بلوكان، 2006، صفحة 38).

وزع الشتوكي في 28 تشرين الأول 1965، على مختلف المتدخلين في القضية الأظرفة المالية الموعود بها، والتي قدمها له محمد العشعاشي، وفي يوم الجمعة 29 تشرين الثاني 1965، عاد المهدي بن بركة من جنيف ونزل في مطار أورلي، فقد كان المهدي قد اتصل بالطالب الازموري واعطاه موعد اللقاء في الساعة الحادية عشرة في شارع الشانزليزية، ليرافقه في انجاز الفيلم، إذ كان المهدي يعتزم تقديم الازموري إلى المجموعة المهتمة بالفيلم ليخلفه في الاشراف السياسي على ذلك الشريط، وبالفعل التقى الاثنان في الوقت المحدد، وركبا في سيارة تاكسي إلى شارع سانت جيرمان، فقرر المهدي النزول بعيدًا عن المكان المحدد والمشي على الاقدام، وقد وصلوا إلى مقهى (ليب) وكان ذلك في الساعة الثانية عشرة وعشرين دقيقة ظهرًا من يوم الجمعة، إذ كان على باب المقهى جنديان ينتظران قدومه؛ لكي يقوموا بتنفيذ عملية الاختطاف، وقد كان لوبيز يقف على الرصيف أمام مقهى ليب متسترًا بقبعة جلدية، ومعطف جلدي ونظارات سوداء، وشوارب اصطناعية؛ حتى لا يكشفه بيرنييه، وعند وصول المهدي بن بركة والازموري إلى باب المقهى، تقدم صوبه الشرطيان فواتو وسوشون المجندان من قبل لوبيز، وابرزا بطاقتين من الشرطة، وقام فواتوا بدفع الازموري؛ لأنه حاول النظر في البطاقتين لكي يتأكد منهما، إذ سألاهُ عن المهمة التي جاء لأجلها فقام بإجابتهم عن سؤالهم حول الفيلم السينمائي وانه سيلتقي بالشخصيات المعنية بهذا العمل في المكان المحدد (بنيان، 1965، صفحة 16).

إذ قال له الشرطيان إن هناك شخصية مهمة تنتظره وسيأخذانه إلى تلك الشخصية قبل أن يلتقي بالمخرج، طلب المهدي بن بركة من الازموري أن يخبر المخرج بتأجيل الموعد، ثم رافق الشرطيين في سيارتهما البيجو طراز 403، إذ لم ينتابه القلق من مرافقة الشرطيين ظنًا منه أنهم يأخذانه إلى الاليزية، واقتادوه إلى فيلا تعود لشخص يدعى (بوش سيش Bouche Seiche) (توليار، 1994، صفحة 102).

بعد ذلك قام لوبيز بمهاتفة أوفقير ليخبره بنجاح العملية، إذ كان أوفقير وقتها في الجزائر، واحمد الدليمي في تونس، وقد وصل احمد الدليمي إلى باريس قبل أوفقير بثلاث ساعات برفقة عبدالحق العشعاشي، وصل اوفقير في الساعة الخامسة والنصف مساءً، فقد قام بوش سيش بوضع منوم في كأس الشاي الخاص بالمهدي بن بركة، وبعد ربع ساعة صعد اليه بوش سيش ودوباي وباليس وعندما رأى الاربعة رمى الكتاب الذي بيديه، فتوجه بوش اليه ليضربه وقام بإسقاطه وتقدم الثلاثة وقاومهم بشدة حتى كاد أن ينتصر عليهم، قام لوني بضرب المهدي بن بركة بتحفة حطمها على رأسه افقدته الوعي، وتكاثرت عليه الضربات حتى كسا وجهه الدم، من ثم قاموا بتقييده بالحبال، وفي تلك اللحظة صعد اليه احمد الدليمي وعبدالحق العشعاشي، وبعدها لحقهم أوفقير يحمل خنجرًا مغربيًا صغيرًا، وما أن رآهم المهدي حتى بدأ يتخبط في الدفاع عن نفسه، فاقترب اوفقير منه وبدأ بوخزه بالخنجر (بنيان، 1965، صفحة 118).

وفي تلك الأثناء انقسم الحاضرون على قسمين فمنهم من يرى أن يتم نقله حيًا إلى المغرب وهم: محمد العشعاشي والمسناوي، والقسم الآخر يريد قتله وهم: احمد الدليمي وعبدالحق العشعاشي واوفقير، ولكن بسبب التعذيب الذي تعرض له المختطف فارق الحياة في الساعة الثالثة والنصف صباحًا، إذ تم نقل الجثة إلى المغرب، في ليلة السبت 30 تشرين الثاني 1965، على يد التونزي الذي كان يحمل اسم الشتوكي، وفي الساعة العاشرة وصلت الطائرة إلى المغرب إذ تم نقل الجثة من المطار بسيارة سوداء نوع (فونتناي)، وفي يوم الاحد تم وضع الجثة في حوض؛ لإذابتها في مادة الاسيد الأخضر، بحضور الدليمي والنويني الذي كان يصور الموقف (بلوكان، 2006، صفحة 142).

وبذلك طويت صفحة السياسي المهدي بن بركة الذي كان يسبب القلق للسلطة الحاكمة، المتمثلة بالملك ورجال سلطته، ومن ناحية أخرى بيّنت تلك الحادثة مدى الاغتيال والقسوة في معالجة الامور، ولاسيما في تصفية السياسيين وبأبشع الاساليب، وهم في الغالب كانوا رفقاء السلاح في الحركة الوطنية، ابان النضال ضد الاستعمار الفرنسي.

ومن جانب آخر أدانت الأحزاب سياسة القمع التي تعرضت لها الأحزاب والمنظمات السياسية المنافسة للسلطة الحاكمة بحجة محاولات الانقلاب المزعومة على الحكم، ولاسيما حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبسبب موقفهم ذلك تعرضوا إلى موجة اعتقالات واسعة شملت كل من ينتمي إلى الحزب المعارض للسلطة، ومنهم مؤمن ديوري والفقيه البصري اللذان اختارا المنفى بعد خروجهما من السجن وغيرهما، وبعد

تلك الأحداث بشهرين وفي 8 حزيران 1965، أعلن الملك حالة الطوارئ، بعدما تبين عقم المفاوضات مع المخالفين له، بناءً على المادة (35)من الدستور، ليحكم البلاد حكمًا مطلقًا، مغيبًا البرلمان في سبات عميق، إذ جمع بيده السلطتين التنفيذية والتشريعية، على الرغم من أن المادة الأولى من الدستور المغربي تنص على أن نظام الحكم في المغرب ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي، إذ دامت حالة الطوارئ خمس سنوات والتي امتدت من حزيران 1965 حتى شهر نيسان 1970،عانى المغرب خلالها من الركود الاقتصادي، وأصبح القهر هو السمة المميزة لعمل الحكومة، وتزايدت المساوئ الاجتماعية وتفاقم الارتشاء (د.ك.و، 1968، صفحة 17).

وقد تم اعتقال العديد من الطلبة والنقابيين والصحفيين، واتهموا بالتحريض على العنف والانتماء إلى تنظيمات غير مرخصة (السهيلي، 2018، صفحة 15).

سادسًا: اغتيال عمر دهكون

برز عمر دهكون، بعد حادثة اذار 1965، كأحد أعضاء الشبكات السرية التي كان يترأسها محمد بن الفقيه البصري، الذي دعا إلى الكفاح المسلح احتجاجًا على احتكار القصر للسلطة، بعد فشل مشروع الإصلاح من داخل المؤسسات، وقد عدّ البصري أن النظام المغربي انتقل من النظام الملكي الدستوري إلى الحكم الفردي، ولاسيما بعد حالة الاستثناء، مما دفع الفقيه البصري وبعض العناصر اليسارية إلى تأسيس خلايا تنظيمية شبه عسكرية تعرف بـ(الكوماندو الثوري) (بو عزيز، 2004، صفحة 285).

وقد قامت تلك العناصر بتنفيذ عمليات عسكرية ضد الجيش الملكي بهدف فضح هشاشته، إذ كان عمر دهكون أحد ابرز المنفذين الميدانيين لتلك الخلايا، اذ شارك في محاولة تفجير صهريج مياه عسكرية، فضلًا عن قيامه بتوزيع منشورات سرية تدعو للعصيان المدني[101].

وبعد حادثة التفجير تم إلقاء القبض على عمر دهكون بمدينة فاس في حزيران 1966، بعد خيانة احد العناصر المتعاونة مع اجهزة الأمن، وقد تم نقله إلى سجن سري في الرباط إذ خضع للتحقيق وللتعذيب القاسي في السجن على يد وزير الداخلية الجنرال محمد أوفقير، وجرت محاكمته في محكمة عسكرية، ووجَّهَتْ اليه تهم بمحاولة المس بأمن الدولة، والتحريض على التمرد المسلح، وصدر الحكم بإعدامه رميًا بالرصاص،

ونفذ الحكم في السنة نفسها، بعد ذلك تم اعتقال رؤساء عناصر منظمة الكوماندو، وبذلك انتهت تلك المنظمة، وغادر غالب اعضائها إلى خارج المغرب، غادر الفقيه البصري المغرب بعد أن اخلي سبيله من سجن القنيطرة عام 1966، بعد أن منح جواز سفر نظاميا، وهو الوحيد من المعارضين الذي حصل على الجواز المغربي حتى دهش أصحابه، لقد كان العاصي الذي لا يُقهر، فقد عجزت الحكومة عن تحييده لذا قررت ابعاده خارج البلاد (ضريف، 2005، صفحة 102).

وكان من نتائج استمرار الاستثناء هو تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما ادى إلى تظاهرات وصدامات عنيفة، بين الأمن والمتظاهرين اسفرت عن القضاء على التظاهرات الطلابية والفلاحية بقسوة شديدة، إذ تم اعتقال اكثر من مئة شخص من قادة التظاهرات، فقد صاحب التدهور في الاوضاع والفراغ السياسي إلى ظهور حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد والتي أدت إلى وقوع أحداث مهمة (بيرو، 2007، صفحة 102)، **مثل:-**

1. اضرابات عمالية بلغت ذروتها في أحداث نيسان وتموز 1967، أدت إلى اعتقالات في صفوف نقابة الاتحاد المغربي للشغل.
2. تزايد نشاط الحركات الطلابية بعقد مؤتمرات كانت تسفر عن مطالب أخذت تتزايد، حتى قامت الحكومة بمنعها في 14 أيلول 1967 .

سابعًا: اعتقال اليساري علي يعته 1968

ساهم علي يعته في تأسيس الحزب الشيوعي في بداية أربعينات القرن العشرين، فقد أصبح أمينًا عامًا للحزب الشيوعي، بعد الاستقلال تم استبدال الحزب في المغرب منذ 1956 حتى عام 1968، باسم جديد حزب التحرر والاشتراكية تحت رئاسته، وفي كانون الأول عام 1968، تم اعتقال علي يعته في اطار حملة شملت عددًا من القيادات اليسارية والنقابية، بسبب اتهامهم بالتحريض ضد النظام والمساس بأمن الدولة الداخلي، إذ جرت عملية الاعتقال بعد تصاعد التوتر بين السلطة والتيارات اليسارية، وقد تم تقديمه إلى المحكمة بتهمة المس بأمن الدولة، وحكم عليه بالسجن ثمانية اشهر (امزيان ، 1994، صفحة 10).

الخاتمة:

وبعد الانتهاء من كتابة البحث توصلنا الى النتائج الآتية:

1. تُعدّ الاغتيالات السياسية في المغرب من الظواهر البارزة التي رافقت مسار الدولة بعد الاستقلال، إذ ارتبطت بالصراع على السلطة وبالتنافس الحزبي الحاد. فقد شكّلت تلك الاغتيالات وسيلة لتصفية الخصوم وإقصاء الأصوات المعارضة.
2. ساهمت الاغتيالات في كشف محدودية الممارسة الديمقراطية الناشئة، وضعف قدرة المؤسسات على حماية الفاعلين السياسيين وضبط المجال العام.
3. أظهرت تلك الأحداث هشاشة البنية الحزبية المغربية التي تحولت –في كثير من الأحيان– إلى ساحة للصراع بدل أن تكون أداة للتداول السلمي على السلطة.
4. إن دراسة الاغتيالات السياسية في المغرب بين السياسة والحزبية تتيح فهمًا أعمق لطبيعة المشهد السياسي ولعلاقة العنف بالعمل الحزبي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الحسين، إبراهيم. (2011). "رمزية القبور في الثقافة الشعبية المغربية. المغرب: الرباط.
2. السرفاتي، ابراهيم. (2005). ، المهدي بن بركة والعمل النقابي. امل.
3. السهيلي، احمد. (2018). ، مشاكل الديمقراطية والانتخابات في المغرب. المغرب: الدار البيضاء،.
4. بخاري، احمد . (د.ت). ، المصدر السابق.
5. بنسعيد، إدريس. (2003). ، "القبيلة والدولة في المغرب المستقل. لدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق.
6. بلوكان، جاك درجي فردريك. (2006). ، خفايا اغتيال المهدي بن بركه. دمشق: دمشق.
7. توليار، جان. (1994). ، معجم الحياة السياسية الفرنسية، ترجمة: حافظ قويعة. تونس: دار سراس للنشر.
8. لاكورتيير، جان. (2003). ، من قتل بن بركة؟، ترجمة عبد السلام الجباري. المغرب: الرباط.
9. بيرو، جيل. (2007). ، تاريخ الجزائر الحديث. بيروت: دار الفارابي.
10. الدليمي، خلف عبيد حمود. (2010). ، المهدي بن بركة ودورة الفكري والسياسي في المغرب. بغداد: كلية الآداب، جامعة بغداد .
11. د.ك.و. (1968). ملفات البلاط الملكي ، تقرير السفارة العراقية في الرباط، الأوضاع السياسية في المغرب. العراق: وزارة الخارجية العراقية،.
12. كحيل، رضوان. (2016). المهدي بن بركة والمسألة الدستورية في مغرب بداية الاستقلال. أمل.
13. المريني، زكية. (2013). ، "الذاكرة والتاريخ: صورة المقاومة في المخيال الشعبي. فاس: منشورات كلية الآداب.
14. داود، زكية. (2004). سنوات التحرير. منشورات الزمن.
15. العلوي، سعيد بنسعيد. (2009). الفكر السياسي في المغرب المعاصر. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
16. العلوي، عبد الحميد. (2015). ، مقاومة الأطلس الكبير كنموذج. مجلة العلوم الاجتماعية.
17. غلاب، عبد الكريم. (1980). ، "النضال الوطني المغربي. المغرب: دار نشر المعرفة.
18. الزهرة، عبد اللاوي . (2017). ، المنظمات العمالية في الوطن العربي" المغرب الأقصى أنموذجاً. الجزائر: جامعة محمد خيضر ،بسكرة.
19. بوصوف،عبد الله. (2010). القبيلة والتحول السياسي في المغرب. منشورات المجلس الأعلى للجالية المغربية .
20. زنبير، عبد الله. (2013). ، "الأمن والسياسة في المغرب: قراءة في بنية الدولة الأمنية. مجلة المشروع العربي.
21. ساعف، عبد الله . (2004). ، الدولة والمجتمع: مقاربات نقدية. دار توبقال.
22. بنيان، عبدالجليل مزعل. (1965). صدى اختفاء المهدي بن بركه في الصحف العراقية 1965. تأليف مؤتمر كلية التربية التخصصي 27، 2024، (المحرر). الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
23. التوراني، عبدالرحيم. (2015). خمسون سنة على اختطاف المهدي بن بركة جثه بين القصر والمعارضة . امل،.
24. العسري، عبدالرحيم. (2024). ، أشهر المحاكمات (مؤامرة اغتيال الحسن الثاني في غرفة النوم). تم الاسترداد من موقع هسبريس.
25. جبرو، عبداللطيف. (2015). المهدي بن بركة: ثلاثون سنة من العطاء الفكري والنضال الثوري من اجل بناء مجتمع جديد. المغرب: الدار البيضاء.

26. امزيان، عسو . (1994). عسو امزيان منظمة إلى الأمام الماركسية –اللينينية المغربية " من التأسيس(1970) . المغرب.
27. ارسلان، فاطمة . (2017). ، "الذاكرة المنسية: قبور المقاومة الشعبية. المغرب: جامعة ابن زهر.
28. ماو، فيليب شورت. (2014). ، سيرة حياة، ت فواز طرابلسي. بيروت: دار الساقي.
29. السعيدي، كمال . (2011). "سياسات القمع في المغرب المعاصر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
30. غلواني، ليلى. (د. ت). ، المهدي بن بركة في نظر مثقفين فرنسيين من محيط زمنه. امل.
31. اسماعيل، محمد . (2023). ، اشهر المحاكمات السياسية بالمغرب الحديث، مواقف وآراء. مجلة المنظار.
32. الناصري، محمد. (1999). ، القيادة التقليدية في المغرب: الزوايا والقبائل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
33. ضريف، محمد. (2005). ، المشهد السياسي المغربي، 1965-1999، أفريقيا الشرق. المغرب: الرباط.
34. السراج، محمد الضو. (2021). ، امحمد بوسته الوطن أولاً (مذكرات في السياسة والحياة). المغرب: المركز الثقافي للكتاب.
35. الخطابي، محمد العربي. (1995). ، تاريخ حزب الاستقلال. الرباط: المعرف.
36. الجابري، محمد عابد. (2009). في غمار السياسية فكر وممارسة. بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر.
37. بو عزيز، مصطفى. (2004). ، الحركة الوطنية المغربية "من المقاومة إلى الدولة. المغرب: الدار البيضاء.
38. بوتان، موريس. (د. ت). الحسن الثاني . جريدة المناضل.
39. الخرازي، نعيم. (2023). لسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 1959–1963. جريدة التحرير.
40. الادريسي، يوسف. (2015). ، السلطة التقليدية والتحول السياسي في المغرب القروي. جامعة محمد الأول.

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

List of Sources and References:

1. Al-Hussein, Ibrahim. (2011). "The Symbolism of Graves in Moroccan Popular Culture." Morocco: Rabat.
2. Al-Dulaimi, Khalaf Ubaid Hammoud. (2010). Mehdi Ben Barka and His Intellectual and Political Role in Morocco. Baghdad: College of Arts, University of Baghdad.
3. D.K.W. (1968). Files of the Royal Court, Report of the Iraqi Embassy in Rabat, Political Conditions in Morocco. Iraq: Iraqi Ministry of Foreign Affairs.
4. Kahil, Radwan. (2016). Mehdi Ben Barka and the Constitutional Question in Early Independence Morocco. Amal.
5. Al-Marini, Zakia. (2013). "Memory and History: The Image of Resistance in the Popular Imagination." Fez: Publications of the Faculty of Arts.
6. Daoud, Zakia. (2004). Years of Liberation. Zaman Publications.
7. Al-Alawi, Said Bensaid. (2009). Political Thought in Contemporary Morocco. Lebanon: Center for Arab Unity Studies.
8. Al-Alawi, Abdelhamid. (2015). The Resistance of the High Atlas as a Model. Journal of Social Sciences.
9. Ghallab, Abdelkrim. (1980). The Moroccan National Struggle. Morocco: Dar Al-Ma'rifa Publishing House.
10. Zahra, Abdellaoui. (2017). Labor Organizations in the Arab World: Morocco as a Model. Algeria: Mohamed Khider University, Biskra.
11. Bousouf, Abdellah. (2010). The Tribe and Political Transformation in Morocco. Publications of the Supreme Council of the Moroccan Community Abroad.
12. Serfaty, Ibrahim. (2005). Mehdi Ben Barka and Trade Union Work. Amal.
13. Zanbir, Abdellah. (2013). 21. Saaf, Abdullah. (2004). State and Society: Critical Approaches. Dar Toubkal.
14. Bunyan, Abduljalil Mazaal. (1965). The Echo of Mehdi Ben Barka's Disappearance in Iraqi Newspapers 1965. Proceedings of the 27th Specialized Conference of the College of Education, 2024 (ed.). Al-Mustansiriya University, College of Education.
15. Al-Tourani, Abdulrahim. (2015). Fifty Years Since the Abduction of Mehdi Ben Barka: His Body Between the Palace and the Opposition. Amal.
16. Al-Asri, Abdulrahim. (2024). The Most Famous Trials (The Plot to Assassinate Hassan II in the Bedroom). Retrieved from Hespress.
17. Jabrou, Abdullatif. (2015). Mehdi Ben Barka: Thirty Years of Intellectual Contribution and Revolutionary Struggle to Build a New Society. Morocco: Casablanca.
18. Amziane, Assou. (1994). Assou Amziane, The Moroccan Marxist-Leninist Organization "Ila al-Amam" (From its Founding) (1970). Morocco.
19. Arslan, Fatima. (2017). "The Forgotten Memory: Graves of Popular Resistance." Morocco: Ibn Zohr University.
20. Mao, Philip Short. (2014). A Biography, trans. Fawaz Traboulsi. Beirut: Dar al-Saqi.
21. Saidi, Kamal. (2011). "Politics of Repression in Contemporary Morocco." Algeria: Mohamed Khider University of Biskra.

22. Souhaili, Ahmed. (2018). "Problems of Democracy and Elections in Morocco." Morocco: Casablanca.
23. Ghlouani, Leila. (n.d.). "Mehdi Ben Barka in the Eyes of French Intellectuals of His Time." Amal.
24. Ismail, Mohamed. (2023). The Most Famous Political Trials in Modern Morocco: Positions and Opinions. Al-Manzar Magazine.
25. Al-Nasiri, Muhammad. (1999). Traditional Leadership in Morocco: Zawiyas and Tribes. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
26. Drif, Muhammad. (2005). The Moroccan Political Scene, 1965-1999, Africa East. Morocco: Rabat.
27. Al-Siraj, Muhammad Al-Daw. (2021). M'hamed Bousta: The Homeland First (Memoirs on Politics and Life). Morocco: Cultural Center for Books.
28. Al-Khattabi, Muhammad Al-Arabi. (1995). History of the Istiqlal Party. Rabat: Al-Ma'rifa.
29. Al-Jabri, Muhammad Abed. (2009). In the Midst of Politics: Thought and Practice. Beirut: Arab Company for Research and Publishing.
30. Bouaziz, Mustafa. (2004). The Moroccan National Movement: From Resistance to State. Morocco: Casablanca.
31. Boutin, Maurice. (n.d.). Hassan II. Al-Munadil Newspaper.
32. Al-Kharazi, Naim. (2023). The Voice of the National Union of Popular Forces 1959-1963. Al-Tahrir Newspaper.
33. Al-Idrissi, Youssef. (2015). Traditional Authority and Political Transformation in Rural Morocco. Mohammed I University.
34. Bensaid, Idriss. (2003). The Tribe and the State in Independent Morocco. Casablanca: Dar Ifriqia Al-Sharq.
35. Bloukhan, Jacques Deraghi, Frédéric. (2006). The Secrets of the Assassination of Mehdi Ben Barka. Damascus: Damascus.
36. Toulliard, Jean. (1994). Dictionary of French Political Life, translated by Hafedh Kouaïa. Tunis: Dar Saras Publishing.
37. Lacouture, Jean. (2003). Who Killed Ben Barka?, translated by Abdelsalam Al-Jabari. Morocco: Rabat.
38. Perrault, Gilles. (2007). A History of Modern Algeria. Beirut: Dar Al-Farabi.

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X